

سلامة: خفض التصنيف الائتماني يؤثر على المركز المالي للدولة

باستنزاف السيولة النقدية لدى الحكومة، واحتياطيات صندوق الاحتياطي العام، وفي 22 سبتمبر، خفضت وكالة موديز التصنيف السيادي للكويت من Aa2 إلى A1، مع تغيير النظرة المستقبلية إلى مستقرة، فيما جاء القرار هذه المرة بسبب زيادة مخاطر السيولة الحكومية، وضعف تقييم المؤسسات الكويتية والحكومة.

لموقع العربي الجديد، وفي إبريل 2020، ثبتت "فيتش" التصنيف الائتماني للكويت عند AA مع نظرة مستقبلية مستقرة. كما قامت "ستاندرد آند بورز"، في يوليو الماضي، بتعديل نظرتها المستقبلية للاقتصاد الكويتي من مستقرة إلى سلبية وأبقت على التصنيف عند AA-، نتيجة المخاطر المتعلقة

قال تقرير اقتصادي لقد عانت الكويت خلال الأشهر الماضية، من تداعيات جائحة كورونا الاقتصادية، ولا سيما تفاقم عجز الميزانية، نتيجة تراجع الإيرادات النفطية التي تمثل أكثر من 90% من الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن أزمات عديدة، مثل شح السيولة في ظل تعثر إقرار قانون الدين العام لاقتراض ما يقرب من 65 مليار دولار، وفقاً

السعودية حلت رابعاً.. والإمارات في المركز الثالث

«الشان»: الكويت حققت ثاني أعلى معدلات النمو السالب خليجياً



رابعة برقع لتقديرات نموها السالب من 2.3% في تقرير أبريل 2020 إلى نمو سالب 5.4% في تقرير أكتوبر 2020 ثم تحقيق نمو موجب بنحو 3.1% في عام 2021، وفي الترتيب الخامس تأتي البحرين لترفع صندوق النقد الدولي تقديراته السالبة لها من 3.6% في أبريل 2020 إلى نمو سالب أكبر نحو 4.9% في أكتوبر 2020. ثم تحقيق نمو موجب بنحو 2.3% في عام 2021. وأخيراً تأتي قطر حيث رفعت تقديرات نموها السالب قليلاً من 4.3% في أبريل 2020 إلى نحو 4.5% في أكتوبر 2020، ثم تحقق نمو موجب 2.5% في عام 2021، أي طالها التخفيض الأدنى.

ويتوقف تحقيق التوقعات على عوامل يصعب التنبؤ بها، فلا أحد في الوقت الحاضر يعرف وبدرجة مقبولة من اليقين مسار أداء الاقتصاد العالمي، ولا أحد يعرف مسار سوق النفط المتأثر بموقف شبه كامل للقطاعات التي تعتمد عليه، وضعف كبير للاقتصادات الأكثر استيراداً له، والكويت، كما هو حال معظم دول النفط، لا تملك سوى افتراض الأسواق وتخبط سياساتها لمواجهة، ولا بأس بالامل بالأفضل حيث من المستحيل استمرار المستوى الضعيف جداً لأسعار النفط إلى أبعد من الزمن القصير، أو ربما ما يبقى من العام الجاري.

قال تقرير الشان الأسبوعي الصادر عن توقعات النمو لدول مجلس التعاون الخليجي - تقرير "صندوق النقد الدولي" - يمضي صندوق النقد الدولي في نظراته السلبية لأداء اقتصادات دول مجلس التعاون في تقرير شهر أكتوبر 2020، لترتفع توقعاته السالبة لمعظمها إلى نحو الضعف، ودرجات متفاوتة مقارنة بتقريباتها في شهر أبريل 2020. أعلى معدلات النمو السالب المتوقعة كانت لعمان، وكان المتوقع لاقتصادها أن يتراجع بنحو 2.8% في عام 2020 كما في تقرير شهر أبريل 2020، وارتفعت إلى نمو سالب بنحو 10.0% من ثم نمو سالب لعام 2021 نحو 0.5% في تقرير أكتوبر 2020، ثاني أعلى معدلات النمو السالب المتوقعة كانت للكويت، التي رفعت الصندوق تقديراته لنموها السالب من نحو 1.1% لعام 2020 في تقرير أبريل الماضي إلى نمو سالب كبير بنحو 8.1% في تقرير أكتوبر 2020، مع توقعات تحقيق نمو موجب بنحو 0.6% في عام 2021. وجاءت الإمارات ثالثة برقع لتقديرات نموها السالب من 3.6% في أبريل 2020 إلى نمو سالب 6.6% في أكتوبر 2020، وترتفع تلك التقديرات إلى نمو موجب بنحو 1.3% في عام 2021. وتأتي السعودية أكبر اقتصادات الإقليم

«أسواق المال» للشركات: 15 جزءاً لمخالفة اللوائح والعقوبة تصل لإلغاء الترخيص

صعيد إبلاغ الجهة القائمة على إدارة العمل أو مجلس إدارة الشركة عن أية مخالفات مكتشفة أو مشكوك في عدم مطابقتها للقوانين أو النظام الأساسي للشركة أو الجهة المختصة لدى العمل وفق نظامه القانوني.

والمحت، إلى أحكام المادة (146) من قانونها رقم (7) لسنة 2010، والتي حددت العقوبات التي يمكن توقيعها من مجلس التأديب، حيث نصت على الآتي: مجلس التأديب - بعد التحقق من المخالفة - أن يوقع أي من الجزاءات. ودعت الهيئة، كافة المعنيين إلى ضرورة التقيد بتشريعاتها المطبقة، وتشجيعهم للإبلاغ عن أية مخالفات مرتكبة.



ودعت الهيئة، الأشخاص المسجلين لديها للالتزام بالقوانين النافذة، وكذلك مدقي الحسابات للتقيد بأحكام الكتاب الخامس (أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون) وتحديدًا على

مخالفات قد ترتب جزاءات مالية وعقوبات مختلفة تضمنتها المادة (146) من قانون الهيئة كما سيأتي لاحقاً، وتشير إلى أبرز المخالفات المرتكبة مؤخراً لبعض كتب اللائحة التنفيذية لقانون إنشائها.

حذرت هيئة أسواق المال الكويتية الشركات من مخالفة القواعد واللوائح مشيرة إلى العقوبات التي من الممكن أن تقع بها، مذكرة بمسؤولية أعضاء مجالس إدارات الشركات عنها ومشجعة الجميع على الإبلاغ عن مخالفاتها. وأكدت هيئة أسواق المال الكويتية، في بيان صادر، أمس السبت، رورة التقيد بأحكام التشريعات المطبقة لقانون الشركات رقم (1) لسنة 2016، والقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية، وأشارت، إلى أهمية تنفيذ القرارات والتعليمات التي تصدرها الهيئة تبعاً، وذلك تجنباً للوقوع في

«الأونكتاد»: الكويت الأسوأ عالمياً من حيث الأداء التصديري

الربع الثاني من العام 2020، أن الكويت تقاسمت المركز الأخير مع بوركينا فاسو، بعدما حصلت على أقل تقدير عند مستوى 0.02.

وبين المؤشر أنه كلما انخفضت قيمة التقدير، يشير ذلك إلى ضعف الأداء التصديري وعدم القدرة على تحقيق النمو والمنافسة مع باقي الدول.

وعلى الجانب الآخر، يقيس المؤشر الصادر عن (الأونكتاد) مستوى تذبذب القدرة التصديرية للدولة خلال الـ 12 شهراً المنتهية بنهاية الربع الثاني من العام: حيث يقيس بطريقة عكس مؤشر الأداء التصديري المركب، فكلما زادت قيمة التقدير عكس ذلك التذبذب العالي وعدم استقرار الأداء.

وقد حصلت الكويت على تقييم 0.87، وهو ما يعد تقييماً ضعيفاً يعكس تذبذباً عالمياً لمستوى الأداء والقدرة التصديرية، وإن لم يكن الأخير عالمياً، لكنه جاء الأخير على مستوى دول الخليج.



وأوضح مؤشر الأداء التصديري المركب الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والصادر في تقرير المنظمة عن

المقارنة بالدول المنافسة معها، والمشاركة في الأسواق التصديرية والمتشابهة إلى حد كبير من حيث الظروف الاقتصادية.

حلت الكويت بالمركز الأخير على مستوى العالم من حيث الأداء التصديري، وقدرة الصادرات الكويتية على المنافسة وتحقيق النمو؛ وذلك

«الخليج» يوحد رقم التواصل للخدمة الهاتفية ولتطبيق WhatsApp



أعلن بنك الخليج عن توحيد الرقم المستخدم لاستقبال رسائل العملاء عبر تطبيق WhatsApp، ليصبح 1805805، وهو نفس الرقم الذي يتلقى من خلاله البنك المكالمات الواردة لمركز خدمة العملاء.

وقد جاء هذا التغيير تسهيلاً على العملاء، ليتمكنوا من التواصل مع البنك بشكل أسهل، حيث تتوفر خدمة

WhatsApp للاستفسار والتواصل الفوري مع ممثلي بنك الخليج، على مدار الساعة ومن أي مكان حول العالم، خلال أيام الأسبوع وخلال العطل الرسمية، في خطوة تعكس اهتمام بنك الخليج بالتواصل مع العملاء عن بعد في ظل الإجراءات الاحترازية التي فرضها الوباء المنتشر.

وقال مساعد المدير العام للاتصالات المؤسسية في بنك الخليج، أحمد الأمير: "نولي في بنك الخليج اهتماماً كبيراً لتجربة العميل في كل خطوة من خطوات إجراء المعاملات المالية والمصرفية. ويبدأ ذلك من خطوات فتح حساب جديد في البنك، إلى تسهيل التواصل مع العملاء، مروراً بجميع المعاملات الأخرى، ولذلك خصصنا رقمًا واحدًا لاستقبال الاتصالات بمرکز خدمة العملاء إضافة للاستفسارات الفورية عبر تطبيق WhatsApp، حتى يسهل للعملاء التواصل معنا من كل مكان وبكل الطرق بسهولة ويسر."

«الخليج للتأمين» تحصد جائزة «مزود حلول التأمين الأكثر ابتكاراً»

حازت مجموعة الخليج للتأمين - الكويت على جائزة "مزود حلول التأمين الأكثر ابتكاراً في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2020"، والتي تمنحها مجلة "كابيتال فايننس انترناشيونال" (Capital Finance International) الاقتصادية التي تصدر في لندن، وتأتي هذه الجائزة بعد نجاح المجموعة بتقديم المنتجات التأمينية المختلفة وتطوير خدماتها التكنولوجية والتي تلبي احتياجات وتطلعات عملائها عبر موقعها الإلكتروني المتطور وتطبيقاتها على الهواتف الذكية والتي تمنح عملائها تجربة مميزة وتنافسية في شراء المنتجات التأمينية المتنوعة والاستفادة من الخدمات الأخرى التي يقدمها التطبيق.

وقالت الخليج للتأمين - الكويت أن هذه الجائزة جاءت بناء على الامكانيات الرقمية المتقدمة التي نفذتها الشركة وذلك من خلال تبنيها التحول الرقمي ودمج تشغيل الأنظمة أو توماتيكية في عملياتها لتوفير تجربة أسهل لعملائها وأكثر تطوراً.

«برقان»: عرض حصري لحاملي بطاقته الائتمانية ومسبقة الدفع



اعن بنك برقان انه يقدم لحاملي بطاقته الائتمانية ومسبقة الدفع عرضاً حصرياً مميزاً كل شهر من خلال شركته الحصرية مع متجر الإلكترونيات الرائد في الكويت "بست اليوسفي". ولهذا الشهر، يقدم البنك لعملائه فرصة شراء سماعات "أبل إيربودز برو" بسعر حصري وذلك يوم الأحد الموافق 25 أكتوبر 2020 ولمدة 24 ساعة فقط. ويمكن لعملاء البنك الحصول على هذا العرض من خلال قيامهم بعملية الشراء عبر الموقع الإلكتروني لشركة "بست اليوسفي"، أو من خلال تطبيق الهاتف المحمول، كجزء من هذه الشراكة الحصرية بين بنك برقان وبست اليوسفي، سيقوم بنك برقان أيضاً بإعلان عن العرض الحصري بسعره الخاص على وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالبنك في نفس يوم العرض.

خبراء: الكويت تتوجه لتعزيز حضور القطاع الخاص في المشاريع التنموية

إلى ما يقرب من 14 مليار دولار بحلول عام 2022.

وقال مصدر حكومي كويتي حسب ما ذكره "العربي الجديد" إنه يتوقع أن يتم إقرار التوصيات الجديدة التي أقرتها اللجنة المكلفة بوضع برنامج الإصلاح الاقتصادي، خلال الأسابيع المقبلة، ضمن خطة شاملة للإصلاح الاقتصادي، لافتاً إلى أن الحكومة تعد حزمة قوانين اقتصادية لإقرارها بعد التوافق مع أعضاء مجلس الأمة الكويتي عقب إجراء الانتخابات البرلمانية.

وأضاف أن مجلس الوزراء يستهدف تطبيق برنامج لتنويع القاعدة الإنتاجية، في ظل تراجع الإيرادات النفطية المتوقع تحصيلها، بسبب الاعتماد على أجهزة الدولة التي توجه إلى الاقتصاد المعرفي ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. بدوره، شدّ الخبير الاقتصادي الكويتي علي الموسى، لـ "العربي الجديد"، على دور القطاع الخاص للنهوض بالاقتصاد الكويتي ودعم التنمية والتخفيف من الأعباء في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد. ودعا الموسى إلى تهيئة بيئة الأعمال ومعالجة مشكلات القطاع الخاص من خلال إقرار القوانين وتطوير اللوائح والتشريعات وبدء برامج لتدريب الموظفين، لافتاً إلى أن شركات القطاع الخاص لها دور حيوي ومرونة كبيرة في تنفيذ الأعمال والمشروعات.

تتسعى الحكومة الكويتية إلى البدء بالإصلاحات الاقتصادية ومعالجة الأزمة المالية على خلفية جائحة كورونا، فيما كشفت وثيقة رسمية عن توجه حكومي لتوسيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية والمشروعات الوطنية الكبرى في البلاد، وفقاً لموقع العربي الجديد. وسلطت الوثيقة الحكومية الضوء على أبرز التوصيات التي تم رفعها إلى مجلس الوزراء الكويتي، والتي تتضمن توسيع دور القطاع الخاص ورفع نسبة مشاركته في المشروعات التنموية في البلاد من 25 في المائة إلى 75 في المائة من خلال تطوير مختلف القطاعات الحيوية، من بينها القطاع النفطي، وتوسيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وأكدت الوثيقة ضرورة زيادة معدلات تخصيص الشركات الحكومية وتقليص دور الدولة، وتهيئة بيئة الأعمال للقطاع الخاص، وضرورة العمل على معالجة المشكلات التي صاحبت أزمة جائحة كورونا، فضلاً عن ضرورة إصلاح الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الكويتي، وتخفيف العبء عن مؤسسات الدولة الرسمية والحد من هيمنة القطاع العام وسيطرته على الأسواق. كذلك أوضحت الوثيقة أن إجمالي قيمة مشاركة القطاع الخاص الكويتي في المشروعات التنموية بلغت نحو 4.5 مليارات دولار، فيما تتضمن الخطة الحكومية زيادة القيمة الإجمالية

رکود أقل حدة للاقتصاد العالمي في عام 2020



ويتوقع إصابة أخف اقتصادات اتفاق الاقتصاد العالمي في شهر أكتوبر لصندوق النقد الدولي، يتوقع التقرير لعام 2020 مقارنة بتنبؤات تقرير يونيو الماضي، وخفض تقديرات نمو الاقتصاد العالمي السالب لعام 2020 من نحو 4.9% في تقرير يونيو 2020 إلى نحو 4.4% في تقرير شهر أكتوبر 2020، على أن يستعيد الاقتصاد قواه ويحقق نمواً موجباً بنحو 5.2% في عام 2021 مقارنة بتقديرات نمو أعلى لتقرير شهر يونيو الفائت بنحو 5.4% لعام 2021. وأقر الصندوق أن السيناريو الأساسي يحتوي على قدر هائل من حالة عدم اليقين والذي سيعتمد على مدى استمرارية صدمة جائحة كورونا، وأيضاً يعتمد على أوضاع يصعب التنبؤ بها تتعلق بالصحة العامة والاقتصاد.

أشد الضرر سوف يصيب الاقتصادات المتقدمة التي يتوقع لها أن تحقق نمواً سالباً بنحو 5.8% في عام 2020، وأن تسجل نمواً في عام 2021 بنحو 3.9%. ومن المتوقع أن تكون أكبر الخسائر وينجو 9.8% للمملكة المتحدة، ثم لمنطقة اليورو بنحو 8.3% وأعلى الخسائر ضمنها لإسبانيا بنحو 12.8% ثم إيطاليا بنحو 10.6%، ثم فرنسا بنحو 9.8% ثم ألمانيا بنحو 6%.

ذكر تقرير الشان الأيوبي بخصوص أداء الاقتصاد العالمي وفقاً لتقرير اتفاق الاقتصاد العالمي في شهر أكتوبر لصندوق النقد الدولي، يتوقع التقرير لعام 2020 مقارنة بتنبؤات تقرير يونيو الماضي، وخفض تقديرات نمو الاقتصاد العالمي السالب لعام 2020 من نحو 4.9% في تقرير يونيو 2020 إلى نحو 4.4% في تقرير شهر أكتوبر 2020، على أن يستعيد الاقتصاد قواه ويحقق نمواً موجباً بنحو 5.2% في عام 2021 مقارنة بتقديرات نمو أعلى لتقرير شهر يونيو الفائت بنحو 5.4% لعام 2021. وأقر الصندوق أن السيناريو الأساسي يحتوي على قدر هائل من حالة عدم اليقين والذي سيعتمد على مدى استمرارية صدمة جائحة كورونا، وأيضاً يعتمد على أوضاع يصعب التنبؤ بها تتعلق بالصحة العامة والاقتصاد.